



الدورة الثامنة عشرة

لاهاي، ٢-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

**تقرير المكتب بشأن الموضوعات الفرعية المتعلقة
بالرقابة على إدارة الميزانية والمباني**

يقدم الميسر المعني بالميزانية، السفيرة مارلين بونيسي (مالطة)، هذا التقرير عملاً بالولاية التي أناطها المكتب بجهتي التنسيق بشأن الموضوعين الفرعيين المتعلقين بالرقابة على إدارة الميزانية والمباني (السفيرة أنيكا ماركوفيك (السويد) والسيدة ماريا ستايتش - راديفوسيا (صربيا) على التوالي) في إطار فريق لاهاي العامل لتيسير موضوعات الميزانية.

وأعدت جهتا التنسيق تقريرين عن أنشطتهما خلال عام ٢٠١٩. ويرد هذان التقريران في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

تقرير جهة التنسيق المعنية بموضوع الرقابة على إدارة الميزانية

ألف - مقدمة

١- تُستمد ولاية الرقابة على إدارة الميزانية في عام ٢٠١٩ من قرار الميزانية المعتمد في الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف^(١). ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وافق المكتب على تخصيص الإشراف على إدارة الميزانية لفريق لاهاي العامل كموضوع فرعي من تسهيل موضوعات الميزانية. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، عيّن المكتب السفيرة أنيكا ماركوفيك (السويد)، لتكون جهة التنسيق المعنية بالرقابة على إدارة الميزانية.

باء - الاجتماعات والمناقشات

- ٢- عُقدت أربعة اجتماعات بشأن موضوع الرقابة على إدارة الميزانية في عام ٢٠١٩: في ٢٧ حزيران/يونيه و٦ أيلول/سبتمبر و٤ تشرين الأول/أكتوبر و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.
- ٣- وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة للدول الأطراف لمواصلة نظرها في هيكل الرقابة في المحكمة، بما في ذلك الأعمال والأولويات الجارية لمختلف هيئات الرقابة وطرق التفاعل بين ولاياتها. وفي هذا الصدد، استمع الفريق العامل في الاجتماع يوم ٢٧ حزيران/يونيه إلى عروض من رئيس لجنة مراجعة الحسابات والأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، ورئيس آلية الرقابة المستقلة ومدير مكتب المراجعة الداخلية. وفي الاجتماع المعقود يوم ٦ أيلول/سبتمبر شارك رئيس لجنة الميزانية والمالية ونائب رئيسها وأعضاؤها في تبادل للآراء مع الدول الأطراف بشأن دور اللجنة وهيكل الرقابة في المحكمة. وفي الاجتماع المعقود يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر، تحاور ممثل المراجع الخارجي، ديوان المحاسبة الفرنسي (*Cour des comptes*)، مع الدول الأطراف بشأن دور المراجع الخارجي وموضوعات الرقابة عموماً.
- ٤- وأثناء هذه الاجتماعات عرض ممثلو مختلف هيئات الرقابة جهودهم المبذولة، تمثيلاً مع طلب الجمعية، للتنسيق "بغية تحسين التبادل الحسن التوقيت للمعلومات والإبلاغ بما لديها من التقارير بالنتائج فيما بينها، وإبلاغ أجهزة المحكمة والمكتب والجمعية وذلك من أجل الاستفادة القصوى من قدراتها الرقابية مع تجنب الازدواجية في الاختصاصات والعمل"^(٢).
- ٥- وأعربت الدول الأطراف عن تقديرها للعروض المقدّمة وللفرصة المتاحة لمواصلة النظر في هذه الموضوعات الهامة. وأثيرت نقطة مفادها أن هناك على ما يبدو جهوداً إيجابية كثيرة للتنسيق، مع التشجيع

(١) ICC-ASP/17/Res.4، الفرع ياء.

(٢) ICC-ASP/17/Res.4، الفرع ياء، الفقرة ٧.

على اتخاذ مبادرات أخرى في هذا الصدد. وأُبديت وجهة نظر تقول بأنه قد تكون هناك بعض السبل الأكثر كفاءة وفعالية لهيكل ترتيبات الرقابة التي تقوم بها الجمعية، بما في ذلك من منظور الموارد المالية، ولاحظت جهة التنسيق أنه في حين أن الهيكل العام لهيئات الرقابة في المحكمة وعددها يخرجان عن المعتاد، فقد يكون هناك مجال مواصلة بحث القضايا المتصلة بمسارات تقديم التقارير واحتمالات التداخل. وأشار بأنه يمكن الاضطلاع بعملية مسح لتحديد المهام التي قد تتداخل فيما بينها وما يمكن تبسيطه. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً على كفاءة المعالجة الكافية والقضايا التي تسبب أكثر الانشغال للدول الأطراف.

٦- وأثيرت نقطة مفادها أن الجمعية ينبغي أن تنظر بدقة في تكاليف مختلف هيئات الرقابة، وما إن كان الهيكل يوفّر مردود القيمة مقابل المال المنفق. وفي هذا الصدد، لوحظ أنه استناداً إلى الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ والمعلومات المقدّمة من الأمانة، بلغت تكاليف مختلف الهيئات في عام ٢٠١٩ قرابة ٢,١ مليون يورو (أو ١,٤ في المائة من مجموع ميزانية المحكمة).

١ - المراجعة الخارجية

٧- في الاجتماع المعقود يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم ممثل المراجع الخارجي إحاطات إلى الدول الأعضاء بشأن أنشطة المراجعة التي جرت في عام ٢٠١٩. ولوحظ أنه بالإضافة إلى الوفاء بدور المراجعة التقليدي في تقديم رأي مستقل بشأن البيانات المالية، كانت الجمعية قد كلفت المراجع الخارجي أيضاً بولاية مراجعة الأداء السنوي. وفي صدد أداء هذه المراجعات طلب ممثل المراجع الخارجي أن توسّع جمعية الدول الأعضاء مشاركتها في هذه العملية، وخاصة لدى تحديد الاختصاصات والنطاق والأهداف.

٨- وأعربت الدول الأطراف عن تقديرها للعمل الذي قام به المراجع الخارجي. وفيما يتعلق بمضمون تقارير المراجع الخارجي، لوحظ أن مراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٨ للمحكمة^(٣) والصندوق الاستئماني للضحايا^(٤) قد تمخضت عن رأي بدون تحفظ، تماشياً مع المعايير الدولية المنطبقة للقطاع العام. وأيدت الدول توصيات لجنة الميزانية والمالية بأن توافق الجمعية على البيانات المالية للمحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا عن عام ٢٠١٨.

٩- وفيما يتعلق بمراجعة الأداء بشأن عملية الميزانية^(٥)، أثيرت نقطة تقول بأنه قد يكون من الضروري التحلي بدرجة من الحذر، وخاصة في صدد التوصية ٩ المتعلقة بتفويض السلطة إلى المكتب في بعض موضوعات السيولة. ولاحظ المراجع الخارجي أن هذه التوصية ذات طابع تقني بحت ولكن كان من المفهوم أنها تنطوي على عواقب سياسية.

١٠- وأثيرت نقطة للإعراب عن القلق إزاء التوصية ١، المتعلقة بالمادة ٤٢ (٢)، نظراً لعواقبها المحتملة على الاستقلال الكامل للمدعي العام في تنظيم وإدارة مكتبه، بما في ذلك العواقب المتولّدة على مسائل

(٣) ICC-ASP/18/12.

(٤) ICC-ASP/18/13.

(٥) ICC-ASP/18/2/Rev.1.

حماية الشهود، والتساؤل عما إن كان ذلك يخرج عن نطاق ولاية المراجع الخارجي. ورد المراجع الخارجي على ذلك، فلاحظ أنه من منظور المراجعة الخارجية، أي تحقيق الاستخدام الأمثل والكفاءة في المنظمة والمساءلة عن المهام الإدارية المشتركة، فإن المراجع الخارجي سعى فقط إلى أن يوضح إلى أي مدى يمنع هذا النص المدعي العام من نقل الأموال إلى قلم المحكمة باعتباره جهة توفّر خدمات مشتركة. وأشار المراجع الخارجي إلى أن هذه القضية يمكن في رأيه أن تثار مع المدعي العام القادم من أجل توضيح موقفه بشأن الموضوع. وفي الرد على هذه النقطة الأخيرة لوحظ أن هذا الاقتراح يتجاوز نطاق ولاية المراجع الخارجي.

١١- وفيما يتعلق بعمل المراجع الخارجي في عام ٢٠٢٠، تم تقديم اقتراح بأن تركز مراجعة الأداء على استعراض آليات الرقابة وعلى ولاية كل منها وعلى مسارات الإبلاغ الخاصة بها. وتم أيضاً تقديم اقتراح بأن المراجع الخارجي يمكن أن يركز على موضوع أهداف تحقيق الكفاءة. ولاحظ ممثل المراجع الخارجي أن استعراض آليات الرقابة قد يكون أكثر ملاءمة لأغراض التقييم بدلاً من مراجعة الأداء. وتم التأكيد على أن هذا التقييم ينبغي أن يجري مع توفر الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة برمتها.

٢ - لجنة المراجعة

١٢- أيد الفريق العامل التوصية الصادرة من لجنة الميزانية والمالية بأن تعيد الجمعية تعيين السيدة إلينا سوبكوفو لتمثل تلك اللجنة في لجنة المراجعة لولاية أخرى تبدأ يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠⁽⁶⁾. وفيما يتعلق بالوظيفتين الشاغرتين في لجنة المراجعة، أيد الفريق العامل التوصية الصادرة عن فريق الانتقاء المخصص بأن تعيد الجمعية تعيين السيد سمير أبو لغد (الأردن)، وتعيين السيدة كلاريسا فان هيردن (جنوب أفريقيا) أعضاء في لجنة المراجعة لمدة ثلاث سنوات تبدأ يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

١٣- وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة في ميثاق لجنة المراجعة الوارد في المرفق الثالث للتقرير عن أعمال الدورة العاشرة، أُثرت نقطة مفادها أن الأمر يتطلب مزيداً من الوقت للنظر في هذه التوصيات بالكامل. وأثيرت أيضاً نقطة تقول بأنه من المفيد أيضاً الحصول على مزيد من المعلومات الأساسية من لجنة المراجعة. ولوحظ أن نتائج التقييم الذي يُقترح أن يقوم به المراجع الخارجي والاستعراض الذي يقترح أن يقوم به الخبير المستقل للمحكمة قد تكون هامة أيضاً في هذا الصدد.

جيم - التوصيات

١٤- تُقدّم جهة التنسيق، من خلال المكتب، الصيغة المقترحة الواردة في مرفق هذا التقرير لتتضمن فيها الجمعية.

⁽⁶⁾ ICC-ASP/18/15/AV، الفقرة ٢٣٢.

التذييل

صيغة مقترحة لقرار لعام ٢٠١٩

لإدراجها في قرار الميزانية

مراجعة الحسابات

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تضع في الحسبان ميثاق لجنة مراقبة الحسابات الذي اعتمده في دورتها الرابعة عشرة^(١)، بصيغته المعدلة،

وإذ تحيط علماً بتقريبي لجنة مراقبة الحسابات عن دورتيها التاسعة والعاشر^(٢)،

وإذ تحيط علماً كذلك بتوصيات لجنة الميزانية والمالية المتعلقة بمسائل المراجعة^(٣)،

- ١ - تُرحَّب بالتقريرين السنويين للجنة مراجعة الحسابات عن أعمال دورتيها التاسعة والعاشر؛
- ٢ - تُقرَّر تمديد ولاية المراجع الخارجي، ديوان المحاسبة الفرنسي (*Cour des comptes*) لسنة أخرى، بحيث تشمل البيانات المالية للمحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا عن عام ٢٠٢٠؛
- ٣ - تلاحظ أن إجراء الانتقاء التفصيلي لتعيين مراجع خارجي سوف يُستكمل في وقت يتيح عرضه على الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف؛
- ٤ - تُقرَّر إعادة تعيين السيدة إلينا سوبكوكو عضواً في لجنة المراجعة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ مع خدمتها كعضو عامل في لجنة الميزانية والمالية؛
- ٥ - تحيط علماً بالتوصيات التي قدمها فريق الانتقاء المخصص وتُقرَّر إعادة تعيين السيد سمير أبو لغد (الأردن) وتعيين السيدة كلاريسا فان هيردن (جنوب أفريقيا) أعضاء في لجنة المراجعة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠؛
- ٦ - تطلب إلى المراجع الخارجي إجراء تقييم لهيئات الرقابة في المحكمة في إطار عمله في عام ٢٠٢٠، ليكون ذلك بديلاً عن مراجعة الأداء، وأن يوصي بالإجراءات المحتملة بشأن ولاية كل منها ومسارات الإبلاغ الخاصة بها، مع مراعاة الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة برومتها؛

(١) الوثائق الرسمية ... الدورة الرابعة عشرة ... ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20) المجلد الثاني الجزء باء-٣، المرفق الرابع.

(٢) AC/9/5 و AC/10/5، ويمكن الاطلاع عليهما في الموقع الشبكي للجنة المراجعة في الموقع: <https://asp.icc->

[.cpi.int/en_menus/asp/AuditCommittee](https://asp.icc-) (٣) ICC-ASP/18/15، الفقرات ٢٣١ إلى ٢٥٧.

٧ - تأخذ علماً بالتعديلات المقترحة لميثاق لجنة المراجعة الواردة في المرفق الثالث لتقرير لجنة المراجعة عن دورتها العاشرة، وتطلب إلى لجنة المراجعة أن تقدّم مزيداً من المعلومات الأساسية التفصيلية عن التعديلات المقترحة، وتقرّر النظر في هذه التعديلات، بما في ذلك أي معلومات إضافية مقدمة من اللجنة، وأخذة في الاعتبار نتائج التقييم الذي سيقوم به المراجع الخارجي، من أجل اتخاذ قرار حسب الاقتضاء.

الرقابة على إدارة الميزانية

إن جمعية الدول الأطراف

- ١ - تلاحظ أن الخطط الاستراتيجية للمحكمة ومكتب المدعي العام تتسم بالدينامية ويجري تحديثها على أساس منتظم؛
- ٢ - تلاحظ الخطط الاستراتيجية للمحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ وتلاحظ أيضاً أن الخطط الاستراتيجية تستفيد من الآراء والتعليقات التي تُبديها الدول الأطراف في الحوار مع المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة؛
- ٣ - تُرحّب بتقرير مكتب المدعي العام بشأن تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ وتطلب إلى المحكمة أن تواصل تقييم الدروس المستفادة الواردة في هذا التقرير وتطويرها وتطبيقها؛
- ٤ - تؤكد من جديد أهمية تعزيز العلاقة والاتساق بين التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزنة، وهو أمر حاسم في مصداقية النهج الاستراتيجي الأطول أجلاً واستدامته؛
- ٥ - تُشير إلى دعوتها إلى المحكمة بعقد مشاورات سنوية مع المكتب في الثلث الأول من السنة بشأن تنفيذ خططها الاستراتيجية أثناء السنة التقويمية السابقة، بما في ذلك استخدام مؤشرات الأداء وتحسينها؛
- ٦ - تدعو المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة إلى تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية عن تنفيذ الخطط الاستراتيجية؛
- ٧ - تلاحظ الأدوار الرقابية للجنة المراجعة ولجنة الميزانية والمالية والمراجع الخارجي للحسابات وآلية الرقابة المستقلة ومكتب المراجعة الداخلية، وتوصي بأن تواصل هذه الهيئات التوسع في التنسيق من أجل تحسين تبادل المعلومات وإبلاغ النتائج في الوقت المناسب فيما بينها، ومع أجهزة المحكمة والمكتب والجمعية، من أجل تحسين قدراتها الرقابية إلى الحد الأمثل وتجنب ازدواج الاختصاص والعمل.

المرفق الثاني

تقرير جهة التنسيق المعنية بموضوع المباني

ألف - مقدمة

- ١ - تُستمد ولاية موضوع الميزانية الفرعية المتعلق بالمباني في عام ٢٠١٩ من القرار ICC-ASP/17/Res.4، الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في دورتها السابعة عشرة. وفي الفقرة ٢ من الفرع زاي من ذلك القرار أكدت الجمعية من جديد أن "المكتب هو المسؤول عن الولاية المتعلقة بالهيكل الإداري والتكلفة الإجمالية للملكية [لمباني المحكمة]، من خلال فريقه العامل في لاهاي الذي لديه آلية تيسير معنية بالميزانية، أو عند الاقتضاء، من خلال لجنة فرعية تابعة للفريق العامل".
- ٢ - وعيّن المكتب يوم ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩ السيدة ماريا ستايتش - راديفويسا (صربيا) لتكون جهة التيسير المعنية بموضوع المباني.

باء - الاجتماعات والمناقشات

- ٣ - في عام ٢٠١٩، عقد فريق لاهاي العامل ("الفريق العامل") أربع مشاورات بشأن موضوع المباني: في ٢٣ تموز/يوليه وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وشاركت المحكمة في هذه الاجتماعات.
- ٤ - وأثناء هذه الاجتماعات، أتيحت الفرصة للدول الأطراف لدراسة ومناقشة آخر المعلومات الواردة من المحكمة^(١) بشأن مسائل المباني، وخاصة موضوع استبدال الأصول الثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت الدول الأعضاء عن توصيات لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") المعروضة في تقارير دوريتها الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين^(٢).
- ٥ - وسلطت الدول الأعضاء الضوء على الزيادة الهامة في الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس: المباني لعام ٢٠٢٠^(٣). وأوضحت المحكمة أن ذلك يتصل جزئياً بزيادة مؤشر الأسعار في عقد الصيانة الوقائية والتصحيحية، ولكنه يرجع أساساً إلى إدراج تكاليف استبدال الأصول الثابتة للمرة الأولى.

١ - الصيانة

(١) CBF/33/8 و CBF/32/10.

(٢) ICC-ASP/18/5 و ICC-ASP/18/15.

(٣) ICC-ASP/18/10، الفقرات ٦٥٦ إلى ٦٥٩.

٦ - أبلغت الدول الأطراف أن متعهد الصيانة الجديد للمحكمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ كان شركة هايمانز إن في (Heijmans NV). وتم التعاقد مع الشركة على توفير حلول صيانة كاملة للمباني، بما في ذلك الصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية واستبدال الأصول الثابتة. ويشمل العقد أحكاماً بشأن تقديم تقارير منتظمة وكذلك بشأن مؤشرات الأداء المحددة والحوافز⁽⁴⁾.

٧ - وفي الرد على سؤال يتعلق بالإجراء المتبع للشراء أفاد قلم المحكمة بأن المتعهد تم اختياره بعد عملية شراء دولية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وتم إبلاغ نتائج هذه العملية إلى اللجنة. وكان اختيار المتعهد على أساس أنه أرخص وأفضل المرشحين بعد تقييم تقني وتجاري منفصل قام به استشاريون خارجيون.

٨ - وأعربت بعض الدول الأطراف عن قلقها من زيادة مؤشر الأسعار في عام ٢٠٢٠، ولاحظت أن العقد لم يتم إبرامه إلا منذ فترة قصيرة جداً. ولاحظت دولة طرف أن هولندا ينبغي أن تتحمل، باعتبارها البلد المضيف، مسؤولية محددة فيما يتعلق بتكاليف صيانة المباني واستبدال الأصول الثابتة. وأثيرت أيضاً أسئلة بشأن الأساس المنطقي لفصل الصيانة عن استبدال الأصول الثابتة. وفي الرد على الملاحظة المتعلقة بمسؤولية الدولة المضيفة أكدت هولندا أنها باعتبارها الدول المضيفة قد ساهمت كثيراً بالفعل في المحكمة. فقد قدمت قرضاً لبناء المباني الجديدة بمبلغ ٩٣,٦ مليون يورو ليتم تسديده على أقساط سنوية لمدة ٣٠ سنة بفائدة قدرها ٢,٥ في المائة. ومع ذلك، كان مبلغ ١٨,٦ مليون يورو من هذا القرض مقدماً على سبيل الهدية من هولندا، وبذلك يبقى مبلغ ٧٥ مليون يورو لتسده المحكمة. وأكدت هولندا أنها لا تتحمل مسؤولية إضافية في تكاليف استبدال المباني.

٢ - استبدال الأصول الثابتة

٩ - قدّم متعهد الصيانة إلى المحكمة "خطة خمسية" محدّثة لاستبدال الأصول الثابتة، وترد تفاصيلها في تقرير المحكمة إلى لجنة الميزانية والمالية⁽⁵⁾. وتشمل الميزانية المقترحة للمحكمة البرنامج الرئيسي الخامس لعام ٢٠٢٠ القسط الأول من التكاليف الموضحة في الخطة الخمسية المذكورة.

١٠ - ولاحظت الدول الأطراف أن لجنة الميزانية والمالية ذكرت في تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة والثلاثين⁽⁶⁾ أنها ترى بقوة "أن استبدال الأصول الثابتة ينبغي أن يبدأ اعتباراً من عام ٢٠٢٠"، وشددت على أن التأخير لن يؤدي إلى زيادة تكاليف الصيانة والاستبدال الشاملة على المدى الطويل ويقلل من قيمة المباني فحسب، ولكن سيؤدي أيضاً إلى زيادة المخاطر الأمنية والتشغيلية للمحكمة⁽⁷⁾. وفي الوقت نفسه، سلطت اللجنة الضوء على أهمية تأمين تمويل مستقر لاستبدال الأصول الثابتة في الأجل الطويل بطريقة يمكن التنبؤ بها بدون حدوث تذبذبات لا لزوم لها في الميزانيات السنوية⁽⁸⁾.

(4) ICC-ASP/18/5، الفقرة ٧٩.

(5) CBF/32/10.

(6) ICC-ASP/18/15.

(7) ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١١.

(8) ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١١.

١١ - ولوحظ أن اللجنة قد طلبت من المحكمة أن تقدّم تقريراً شاملاً خلال دورتها القادمة في أيار/مايو ٢٠٢٠ يتضمن^(٩):

(أ) خططاً وتقديرات محدّثة وتفصيلية للأجل المتوسط والأجل الطويل؛

(ب) اقتراحاً لإنشاء آلية تمويل متعددة السنوات تشمل احتياطياً مالياً لمواجهة الاحتياجات غير المتوقعة والناشئة؛

(ج) آلية يمكنها أن توفرّ حوافز للمتعهد لخفض التكاليف من خلال تحديد المشتريات الأكثر اقتصاداً، مع الاستفادة من التقدم التكنولوجي وظروف السوق، ضمن أمور أخرى.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة أن توافق الجمعية على مبلغ مخفّف يبلغ ٩٧٥ ٠٠٠ يورو لاستبدال الأصول الثابتة في عام ٢٠٢٠، وطلبت من المحكمة أن تعمل ضمن هذا الإطار^(١٠). ولاحظت اللجنة أيضاً أنها ستنتظر في التوصية بنفس المبلغ لعام ٢٠٢١، بعد استعراض خطط وتقديرات تكاليف الأجل المتوسط والأجل الطويل^(١١).

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بإنشاء آلية يقوم بها خبير خارجي أو أكثر من الدول الأطراف بإسداء المشورة على أساس طوعي في تخطيط وتنفيذ خطط استبدال الأصول الثابتة، وتقديم تقارير دورية إلى الفريق العامل في لاهاي بشأن المباني، وكذلك تبادل المعلومات مع اللجنة^(١٢).

١٤ - وأعربت بعض الدول الأعضاء عن دعمها لتوصيات اللجنة باعتبارها آلية هامة للحفاظ على قيمة المبني. وأيدت بعض الدول الأطراف أيضاً إمكانية الحصول على مشورة خبراء بدون مقابل. وفي الوقت نفسه، أكدت بعض الدول الأعضاء أنها ترغب في تجنب إنشاء هيئة أو لجنة أخرى من الخبراء، يمكن أن تؤدي إلى مناقشات طويلة وتكاليف إضافية بدون داع. وتم التأكيد أيضاً على أن مختلف الأطراف الفاعلة يقدمون بالفعل مشورة بشأن المباني، بما في ذلك اللجنة والمحكمة والمتعاقد.

١٥ - وتم لفت الانتباه إلى الفقرة ٨٢ من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين، والتوصية بأنه ينبغي أن تناقش التوقعات المحدثة لتحديد الأولويات والوفورات وأوجه الكفاءة. وأكدت بعض الدول الأطراف على أن التقديرات ينبغي تحديثها بصورة منتظمة. ولاحظت بعض الدول الأطراف أيضاً أن المتعهد الرئيسي ليس طرفاً مستقلاً بالكامل، لذلك ينبغي النظر إلى تقديراته بدرجة من الحذر. وتم أيضاً إبداء نقطة مفادها أن دورات الحياة المعيارية المقدمة من جهات التصنيع ينبغي أن تعامل بحذر نظراً لأن هذه الجهات لها مصلحة خاصة في الاستبدال المبكر. ولاحظ قلم المحكمة أن فترة العمر المقترحة لجميع العناصر المنتظر استبدالها قد خضعت أيضاً للتحليل في إطار وحدة إدارة المرافق في المحكمة ومن جانب المتعهد الرئيسي.

^(٩) ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١٤.

^(١٠) ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١٥.

^(١١) ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١٥.

^(١٢) ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١٦.

١٦ - وفي الرد على استفسار بشأن الدروس التي سيتم استخلاصها من المنظمات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالنسب المئوية الملائمة للاستثمار في الصيانة، أكد ممثل قلم المحكمة أن المحكمة شاركت في شبكة مشتركة بين الوكالات تضم خبراء إدارة المرافق وتجتمع بصورة منتظمة لمناقشة القضايا وتبادل الآراء. ولوحظ أيضاً وجود بعض العناصر الفريدة في مبادئ المحكمة التي لا يمكن في صدها إجراء مقارنة مباشرة ولا توجد لها سوابق.

١٧ - وأشار قلم المحكمة إلى أن موضوع استبدال الأصول الثابتة وملكية الأماكن قد نوقش بدرجة من الإسهاب مع لجنة الرقابة على المباني الدائمة⁽¹³⁾. وأشار قلم المحكمة إلى أنه في حالة عدم تنفيذ استبدالات الأصول الثابتة المخططة فإن ذلك يمكن أن يسبب اضطراباً في العمليات اليومية ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصيانة. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أنه لما كان المتعهد الرئيسي هو نفسه المتعهد لكثير من المباني الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية الأخرى في لاهاي، فإنه يشتري كميات كبيرة من السلع التي يمكن عندئذ استخدامها ليس فقط في مباني المحكمة وحدها ولكن أيضاً في المباني الأخرى، مما يؤدي إلى وفورات في التكاليف.

١٨ - ولاحظت بعض الدول الأطراف أن المبنى هو بناء جديد نسبياً ولذلك يصعب تبرير أي عمليات لاستبدال الأصول الثابتة في هذه المرحلة المبكرة. وفي صدد نُظم الأمن، أكد قلم المحكمة أنها ظلت تعمل بالفعل طوال خمس سنوات وتم اختبارها باستمرار للتأكد من عملها فُيبل الانتقال إلى المباني الجديدة.

١٩ - وأثناء الاجتماع المعقود يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر، استطاعت المحكمة بعد جولة في المبنى أن تُبرز العناصر التقنية التي ينتظر استبدالها، بما في ذلك عناصر من نظام إدارة المباني ونظام إدارة الأمن وكذلك غرفة المراقبة المركزية وغرفة التدفئة - التهوية المركزية وتكييف الهواء.

٢٠ - وأثير استفسار بشأن العناصر التي لن يتم تمويلها بسبب التخفيضات التي أوصت بها اللجنة. وفي الاجتماع المعقود يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم قلم المحكمة بيان يوضح كيفية استخدام مبلغ ٩٧٥ ٠٠٠ يورو، وفقاً لتوصية اللجنة، في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وتشمل بعض بنود استبدال الأصول الثابتة التي سيتم تأجيلها الشاشات الموجودة في غرفة المراقبة التقنية ومحطات العمل لمستخدمي نظام الأمن وأجهزة الاستشعار في مراكز الدعم، والمرشحات الرملية في بركة المرآة. وكان قلم المحكمة قد أولى الأولوية لنظام إدارة المباني لأن هذا النظام هو المسؤول عن النُظم الفرعية، مثل التحكم في التدفئة والتبريد، وأمن الحرائق، والإضاءة، إلخ، ونظراً لأن فشل النظام الفرعي يمكن أن يساهم في فشل نظام الخادوم بأكمله وكذلك استبدال البنية التحتية لخادوم نظام إدارة الأمن.

٢١ - ولاحظت بعض الدول الأطراف أن تكاليف تغطية الأرضيات تمثل أعلى العناصر تكلفة في استبدال الأصول الثابتة حيث تبلغ ١,٢ مليون يورو في خمس سنوات، وأثير استفسار عما إن كان من الممكن عملياً تحقيق أي وفورات. وأشار قلم المحكمة إلى أن تغطية الأرضيات بحد ذاته ليس مكلفاً (٣٥

⁽¹³⁾ انظر ICC-ASP/14/Res.5، المرفق الثاني.

يورو لكل متر مربع) ولكن يتعيّن تغطية مساحة كبيرة (٤٠ ٠٠٠ متر مربع). وأبلغ قلم المحكمة أيضاً أن الرقم المقترح لاستبدال الأصول الثابتة، وكذلك حالة السجاجيد، سيخضع لإعادة تقييم قرب عام ٢٠٢٢، وهو الموعد المتوخى لهذا الاستبدال.

٢٢ - وفي الرد على استفسار يتصل بإمكانية وجود آلية تمويل متعددة السنوات⁽¹⁴⁾، رد قلم المحكمة قائلاً إنه يرى أن أفضل السبل للتحرك قدماً هو إنشاء صندوق لاستبدال الأصول الثابتة، ويتم تمويله بمبلغ محدد يتراوح بين ٣ إلى ٤ مليون يورو سنوياً في الثلاثين سنة القادمة. وسوف يتم تقديم اقتراح بهذا المعنى إلى لجنة الميزانية والمالية مقترناً بمخطة متجددة طويلة الأجل من أجل تجنب الارتفاعات المسقطه.

٣ - تبرعات التحف الفنية

٢٣ - رحب الفريق العامل مع التقدير بتبرعات بتحف فنية لمبنى المحكمة في عام ٢٠١٩: تبرع من المكسيك بتحفه عنوانها "Wings of Mexico" للفنان خورخي مارن، وتم إزاحة الستار عنها في حفل يوم ١٢ أيلول/سبتمبر وتبرع من قبرص لثلاث لوحات فنية من مجموعة "Violated Beauty" للفنان ليفتيريس أوليمبوس، وأزيح عنها الستار يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

جيم - التوصيات

٢٤ - تُقدّم جهة التنسيق من خلال المكتب الصياغة المقترحة الواردة في مرفق هذا التقرير لتنظر فيها الجمعية.

⁽¹⁴⁾ ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١٤.

التذييل

صيغة مقترحة لقرار لعام ٢٠١٩

لإدراجها في الميزانية

مباني المحكمة

إن جمعية الدول الأطراف،

- إذ تلاحظ توصيات لجنة الميزانية والمالية بشأن الصيانة واستبدال الأصول الثابتة لمباني المحكمة^(١)،
- ١ - توافق على أن يبدأ استبدال الأصول الثابتة لمباني المحكمة بمستوى [... ألف يورو] في ٢٠٢٠، مع التأكيد على ضرورة النظر إلى الصيانة واستبدال الأصول الثابتة مقترنين؛
- ٢ - تؤكد على ضرورة وجود مبرر كامل لاستبدال الأصول الثابتة وأن يكون ذلك محدوداً فقط بتلك العناصر اللازمة بصورة مطلقة، وتطلب إلى المحكمة أن تكفل اتخاذ جميع التدابير لتحقيق الوفورات والكفاءة، بما في ذلك استخدام البدائل عن استبدال الأصول الثابتة كلما أمكن، وتدعو المحكمة إلى تقديم خطة وتقديرات طويلة الأجل بشأن استبدال الأصول الثابتة تمشياً مع هذه المبادئ؛
- ٣ - تلاحظ أنه ينبغي تمويل أي احتياجات لاستبدال الأصول الثابتة في المستقبل المنظور في إطار عملية الميزانية العادية؛
- ٤ - تُرحّب باعتماد اللجنة القيام، في دورتها الرابعة والثلاثين^(٢)، باستعراض الخطط والتقديرات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لاستبدال الأصول الثابتة، وكذلك الآليات المالية والإدارية، وتدعو اللجنة إلى الاضطلاع بتحليل تفصيلي وتقييم للميزانية المقترحة آخذة في الاعتبار ضرورة تحديد الأولويات؛
- ٥ - تأخذ علماً بتوصية اللجنة^(٣) في صدد آلية الحصول على مشورة خبراء على أساس طوعي من الدول الأطراف في سياق تخطيط استبدال الأصول الثابتة وتنفيذه، وتدعو الدول الأطراف إلى مواصلة استكشاف هذه الإمكانية وتقديم مقترحات في هذا الصدد؛
- ٦ - تؤكد من جديد أن المكتب هو المسؤول عن الولاية المتصلة بميكل الحوكمة والتكلفة الإجمالية للملكية، من خلال فريقه العامل في لاهاي الذي يقوم بالتسهيل في صدد الميزانية، وتطلب تقديم تقرير بشأن الموضوع لتتضمن فيه الجمعية في دورتها التاسعة عشرة؛
- ٧ - تُرحّب مع التقدير بالتبرعات بالأعمال الفنية المقدمة إلى أماكن المحكمة من عدة دول أطراف في عام ٢٠١٩.

(١) ICC-ASP/18/5، الفقرات ٧٦ إلى ٨٣، و ICC-ASP/18/15، الفقرات ١٠٧ إلى ١١٧.

(٢) ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١٤.

(٣) ICC-ASP/18/15، الفقرة ١١٦.